

تمتلك المملكة العربية السعودية ثاني أكثر الموارد الطبيعية قيمة في العالم، وتعتبر قوة عظمى في مجال الطاقة في عام 2016، أطلقت الحكومة السعودية رؤية السعودية 2030 لتقليل اعتماد البلاد على النفط وتنويع مواردها الاقتصادية. ووضعت إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن ما يسمى رؤية السعودية 2030. أدت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 8.1٪ عام 2019 ليصل إلى 12.1٪ عام 2030. كما ساهمت الإصلاحات التي نفذتها المملكة وتمثلت في إنشاء نظام الشباك الواحد لتسجيل الشركات واستحداث قانون للمعاملات المضمونة وقانون إشهار الإفلاس وتحسين حماية مستثمري الأقلية وإجراءات لضم المزيد من النساء إلى قوة العمل في تقدمها 30 مرتبة عن العام 2019 ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، لتصبح الدولة الأكثر تقدماً وإصلاحاً بين 190 دولة حول العالم، محققة المركز الأول عالمياً في حققت المرتبة الـ 7 من بين مجموعة إصلاحات بيئة الأعمال بين الدول المشمولة بالتقرير ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والمركز 26 عالمياً في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019م G20 دول العشرين الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، [32] والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة . وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2019 حققت المملكة المركز الأول على مستوى العالم بالمشاركة مع دول أخرى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي اشتمل أيضاً على استقرار معدل التضخم والديون، كما أظهر التقرير تقدم السعودية ثلاثة مراكز من حيث التنافسية عن العام 2018، محققة أكبر تقدم في ترتيبها منذ 7 أعوام، وحافظت وأظهر تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية . المملكة على المرتبة 17 في حجم السوق، والمرتبة 37 في مؤشر المؤسسات 2020 تحسن ترتيب السعودية في 3 محاور رئيسية هي محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه المملكة من المرتبة الـ 30 إلى المرتبة الـ 20 ومحور كفاءة الأعمال وتقدمت فيه من المرتبة الـ 25 إلى المرتبة الـ 19 ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ 38 إلى المرتبة الـ 36، فيما احتلت المرتبة العاشرة عالمياً في مرونة الاقتصاد، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في وفي العام 2023 حققت الميزانية السعودية إجمالي إيرادات بنحو، العالم، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا 1. 29 تريليون ريال